



قرار رقم (167) لسنة 2024

بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الثالث (إنفاذ القانون)  
من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة

بعد الاطلاع على:

القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية  
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛  
وعلى قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه رقم (39) لسنة 2024  
المنعقد بتاريخ 2024/12/18؛

قرر ما يلي:

مادة أولى:

يعدل الكتاب الثالث (إنفاذ القانون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها وفقاً للمرفق رقم (1) لهذا القرار.

مادة ثانية:

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، وي العمل به اعتباراً من تاريخ صدوره،  
وينشر في الجريدة الرسمية.

أ.د. أحمد عبد الرحمن الملحم



صدر بتاريخ: 2024/12/22

### مرفق رقم (١)

م	الكتاب	المادة	نوع التعديل	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل	
1	الثالث	6-5	إضافة المادة وإعادة ترتيب المواد التالية	-	<b>جلسات مجلس التأديب</b> يتخذ مجلس التأديب من الهيئة مقرراً له لعقد جلساته، كما يجوز له أن يعقدها عن بعد من خلال وسائل التواصل الحديثة المعتمدة لدى الهيئة، على أن يتولى أمين السر تنسيق ذلك الأمر مع الأطراف ذوي الشأن.	
2	الثالث	مادة 1-6-5	إضافة المادة وإعادة ترتيب المواد التالية	-	يدعو مجلس التأديب جهة الادعاء بالهيئة الممثلة بقطاع الشئون القانونية لحضور جلساته قبل الفصل في المسائلة التأديبية، وله طلب حضور ممثلي الإدارات الضنية الراسدة متى ما دعت الحاجة لذلك.	
3	الثالث	مادة 13-5	تعديل المادة	يخطر أمين السر كتابة مجلس المفوضين بكافة القرارات التي تصدر عن مجلس التأديب فور صدورها، كما يخطر ذوي الشأن بالقرارات النهائية التي تصدر في مواجهتهم خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ صدورها، وله استخدام كافة الوسائل المعتمدة لإرسال الإخطار.	يخطر أمين السر كتابة مجلس المفوضين وذوي الشأن بجميع القرارات التي تصدر عن مجلس التأديب خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ صدورها.	
4	الثالث	مادة 17-5	إضافة المادة وإعادة	-	طلب التماس إعادة النظر من قرارات مجلس التأديب	

الكتاب	المادة	نوع التعديل	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
		ترقيم المواد التالية		للهمة تقديم طلب التماس إعادة النظر المسبب في القرارات الصادرة عن مجلس التأديب، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارها بصدور القرار.
الثالث	مادة 1-11	تعديل المادة	إذا رأت لجنة الشكاوى والظلمات أو مجلس التأديب خلال نظر الشكاوى أو المخالفة ضرورة الاستعانة بخبرة فنية في غير الاختصاصات المقررة للهيئة وفقاً للقانون، فلا ي منهما أن يطلب من الهيئة تدب خبير أو أكثر في المجال المطلوب، على أن تحدد في قرارها مهامه الخبير وأجلاء لإيداع تقريره وأجلاء لجستة مناقشة التقرير، وتحدد فيه عند الاقتضاء المبلغ الذي يودع لاحتساب مصروفات الخبرير وأتعابه والطرف المكلف بإيداعها والأجل المحدد للإيداع.	إذا رأت لجنة الشكاوى والظلمات أو مجلس التأديب خلال نظر الشكاوى أو المخالفة ضرورة الاستعانة بخبرة فنية، فلها أن تقرر تدب خبير أو أكثر من الأشخاص المسجلين لدى الهيئة أو أحد الأشخاص المرخص لهم، على أن تحدد في قرارها مهامه الخبرير وأجلاء لإيداع تقريره وأجلاء لجستة مناقشة التقرير، وتحدد فيه عند الاقتضاء المبلغ الذي يودع لاحتساب مصروفات الخبرير وأتعابه والطرف المكلف بإيداعها والأجل المحدد للإيداع.
الثالث	مادة 1-11-1	إضافة المادة	-	يتعين على الخبرير المنتدب الالتزام بالإجراءات التالية:

- |  |  |  |  |
|--|--|--|--|
| <p>1- التنسيق مع أمين سر مجلس التأديب/لجنة الشكاوى والظلمات فيما يخص مواعيد ومكان عقد جلسات الخبرة سواء في مقر الهيئة أو من خلال وسائل التواصل الحديثة المعتمدة لدى الهيئة.</p> <p>2- تكليف أمين سر مجلس التأديب/ لجنة الشكاوى والظلمات بإعلان الأطراف ذوي الشأن بحضور جلسات الخبرة وذلك خلال سبعة أيام عمل بحد أقصى من تاريخ تحديد جلسة الخبرة من قبل الخبير المنتدب.</p> <p>3- تحديد موعد الجلسة خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تكليفيه بأداء المأمورية.</p> <p>4- إخطار ممثلي الهيئة بموعيد انعقاد جلسة الخبرة.</p> <p>5- لا يزيد الأجل الممنوح للأطراف المحالين للخبرة عن سبعة أيام عمل.</p> <p>6- أن يسلم تقريره إلى مجلس التأديب/ لجنة الشكاوى والظلمات خلال مدة لا تتجاوز أربعين يوماً من تاريخ مباشرته للمأمورية، ما لم تكن هناك ظروف خاصة يتم عرضها مسبقاً</p> |  |  |  |
|--|--|--|--|

الكتاب	المادة	نوع التعديل	النص قبل التعديل	النص بعد التعديل
		تعديل		على مجلس التأديب/ لجنة الشكاوى والتظلمات ولهمما منح أجل للخبير لتسليم التقرير.